

في قضية تنتظرها محكمة جنوب القاهرة

الخارجية الفرنسية تهدد

موظفي «السيداج» بالخصم

من مستحقاتهم المالية

قضت محكمة جنوب القاهرة «دائرة ٣٠ عمال» ظهر أمس الثلاثاء بتأجيل الدعوى المرفوعة من قبل الموظفين المصريين الذين تم فصلهم من المركز الفرنسي للدراسات والبحوث الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية «سيداج» عقب قرار الخارجية الفرنسية ومديره بروفيسور مارك لافيرني بإغلاق المكتبة التابعة للمركز.

يأتي قرار التأجيل بعد أن قرر الموظفون تعديل مطالبهم للحصول على مبلغ يكافئ ثلاثة أشهر من أصول رواتبهم على سبيل التعويض عقب تلقيهم تهديدات من مسئول رفيع المستوى بالسفارة الفرنسية باقتراع قدر من حقوقهم المالية عقابا لهم للجوئهم للتقاضى، بعد فشلهم فى الحصول على حقوقهم الأساسية التى تكفلها مواد قانون العمل المصرى بالسبل التفاوضية.

وعلم «الأهرام المسائى» من أحد المتقاضين «رفض الكشف عن اسمه» بأن الموظفين تلقوا تهديدا جديدا من المستشار الأول للسفارة الفرنسية بالقاهرة بخصم اتعاب المحامى الذى سيتولى الدفاع عن الجانب الفرنسى من مستحقاتهم فى حالة الاصرار على المضى فى التقاضى مطالبا أياهم بالقبول بما يعرضه الجانب الفرنسى اسنادا الي ان القضاء المصرى يستغرق أعواما طويلة، فى الفصل فى القضايا وانها قد لا تنتهى لصالحهم على كل حال حسب تهديداته.

وكان الموظفون قد لجأوا الى نقابة العاملين بالخارجية الفرنسية التابعين لها وأرسلوا نصوص قانون العمل المصرى التى تقضى بتعويضهم وفقا لكيفية يحددها القانون المصرى تتوافق مع سنوات عملهم الطويلة بالمركز التى تصل الى أكثر من خمسة وعشرين عاما لبعضهم، خاصة ان أغلبهم قد شاربوا الخمسين وصارت فرض العمل أمامهم محدودة، وان بعضهم الآخر لم يقض مدة العشرين عاما التى تؤهله للحصول على معاشات الضمان الاجتماعى حسب نصوص القانون بشكل يجعل من هذه التعويضات صدر رزقهم الوحيد فى الوقت الحالى.

ومن المقرر أن تعقد جلسة ثانية لنظر القضية فى الرابع من مايو المقبل عقب اخطار الجانب الفرنسى بالمطالب الخاصة بالموظفين وافاد المحامى محمد عيسى أحد المحامين العاملين بالقضية أن المطالب الجديدة يصر من خلالها العاملون - الذين انتهى المركز عقودهم غير المحدودة المدة - على الحصول على جميع مستحقاتهم التى ينص عليها قانون العمل المصرى، بالإضافة لتعويضات عن الأضرار المادية والمعنوية التى لحقت بهم جراء قرارات انهاء العقود خاصة مع ما جاء فى تصريحات البروفيسور مارك لافيرني بالصحف المصرية عقب انفراد «الأهرام المسائى» بنشر تفاصيل الأزمة فى ديسمبر الماضى، وهى التصريحات التى اتهم فيها الموظفين لمصريين بإنعدام الكفاءة وإهدار موارد المركز.

ويتولى المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذى يرأسه لمحامى خالد على متابعة القضية على الجانب المصرى.

عزة مغازى